من صور تعصب بعض النحويين لسيبويه
جعلُ رأيه ومذهبه حُجَّةً على المخالف
(دراسة وصفية)

أ٠د٠ عبدالله بن محمد بن جارالله النغيمشي (*)

المقدمة:

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل خلقه وخاتم رسله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فقد كان أصحاب الفكر والرأي منذ الأزل يخالف بعضهم بعضًا في بعض المسائل، وعلماء النحو وأئمته ليسوا استثناءً في هذا، فقد وقع بينهم خلاف في كثير من المسائل، والمنهج العدل حيال تلك المسائل الخلافية أن يُنظر في أدلة كل قول، فما وافق الدليل أُخذ به، وما خالفه تُرك، فالعالم لا يتابع على خطئه أو على رأيه المرجوح إذا قام دليل ظاهر معتبر على خطئه أو رجحان غيره عليه، وهذا المنهج العدل سار عليه أغلب النحويين وحاد عنه بعضهم – أحيانًا – فجعلوا مجرد قول سيبويه ورأيه –لا دليله وحجته– مرجحًا من المرجحات في بعض المسائل الخلافية، وعبارات:(لأنه خلاف قول سيبويه)، (لأن مذهب سيبويه يخالفه)، (يكفي أن سيبويه قال به)، (محجوج بقول سيبويه)، (لا ينبغي العدول عمّا قاله سيبويه)، وما أشبهها من العبارات رددها عدد منهم في إضعاف رأي من الآراء النحوية أو تقويته، ولا شك أن هذا خطأ ظاهر، وهو من التعصب المذموم الذي يمنع صاحبه من أن يحكم عقله

(*) قسم اللغة العربية وآدابها –كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية –جامعة القصيم – المملكة العربية السعودية.

وفهمه فيما يستعرضه من مسائل نحوية أو صرفية، فالعالم مهما علا قدره وزاد علمه بشر يُصيب ويخطئ، والقاعدة العامة التي يجب السير عليها في هـذا أن كل أحد مهما كان ومهما بلغ من العلم يؤخذ من قوله ويترك، وليس هناك أحـد معصوم من الخطأ إلا من ثبتت عصمته وهم الأنبياء والرسـل علـيهم الـصلاة والسلام.

وهذا البحث سيناقش قضية اتخاذ رأي سيبويه مرجحًا مـن المرجحـات عنـد بعـض النحويين -خاصة المتأخرين منهم -، وقد عنونته بـ "من صور تعصب بعـض النحـويين لسيبويه: جعلُ رأيه ومذهبه حُجَّةً على المخالف"، ويتضمن بعد المقدمـة مبحثـين رئيـسين، عنونت الأول منهما بـ "سيبويه وكتابه بين التقدير والتقديس"، ذكرت فيه سبع صور عـددتها من التقدير، وثماني صور عددتها من التقديس، مع التمثيل لكل صورة من تلك الصور، أمـا المبحث الثاني فقد عنونته بـ "الاحتجاجُ برأي سيبويه وجعلُه حُجَّةً على المخالف عند بعـض النحويين"، وتحته ذكرت إحدى وعشرين مسألة نحوية، ثم ختمت البحث بخاتمة ذكرت فيهـا أبرز ما توصلت إليه، وقد اتّبعت في بحثي هذا المنهج الوصفي القائم علـى تتبّـع عبـارات النحويين تجاه سيبويه وآرائه، والتمييز بين ما هو من التقدير المحمود، وما هو مـن التقـديس المذموم، مع التركيز على عباراتهم في الترجيح، وتحليل ما أجازوه أو منعوه لا لدليل ظـاهر من سماع أو قياس، وإنما فقط لمجرد كونه قول سيبويه.

**

المبحث الأول

سيبويه[١] وكتابه بين التقدير والتقديس

يجب على كل منتمٍ إلى هذا العلم تقدير سيبويه وإنزاله المنزلة العالية بين أقرانه، وهذا أمر صنعه العلماء والباحثون المنصفون جيلاً بعد جيل، فقد أجمعوا على الإشادة بسيبويه، وأكدوا أنه إمام النحويين بلا منازع، وعظيمهم بلا مدافع، وأقوالهم في الثناء عليه كثيرة جدًّا، وأشادوا كذلك بكتابه واعتكفوا على دراسته وتدريسه، وبالغوا في تقديره فسموه "قرآن النحو"[٢]، ووصفوه بأنه زينة دولة الإسلام[٣]، ولو كتبت كل ما قيل في الثناء على سيبويه وعلى كتابه لخرج البحث عن مساره، ولكني في هذا المبحث سأكتفي بذكر صور من صور تقديرهم واحترامهم لمروياته وآرائه، وعنايتهم الشديدة بها، من ذلك:

١- توثيق روايته وقبولها بل والاحتجاج بها وجعلها حجةً على المخالف، وهناك عبارات كثيرة رددها النحويون في تناولهم لبعض مرويات سيبويه، مثل: "وهو محجوج بنقل سيبويه"[٤]، "سيبويه أضبط لما يرويه عن غيره"[٥]، والعبارة الأولى تكررت كثيرًا في

---

(١) هو عمرو بن عثمان بن قنبر، ويكنى أبا بشر، وقيل أبا الحسن، وقيل أبا عثمان ولكن أثبتها وأشهرها أبو بشر، الملقب بسيبويه، توفي على الأرجح سنة ١٨٠هـ، وقد ترجمت له جميع كتب التراجم بلا استثناء، ينظر منها: أخبار النحويين البصريين ٦٣-٦٤، و إنباه الرواة ٣٤٦/٢-٣٦٠، و بغية الوعاة ٢٢٩/٢-٢٣٠.

(٢) أول من وصفه بذلك أبو عثمان المازني، ينظر: خزانة الأدب ٣٧٠/١.

(٣) ينظر: وفيات الأعيان ٢٤٥/٢.

(٤) ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٩٦/١، وشرح الجمل لابن خروف ٥٥٥/١، وشرح التسهيل ١٨٥/٣، ٣٨٦، ٤٨٠، وتوضيح المقاصد ٣١٦/١، ٤٩٧/٣، ٤٦٠/٥، والجنى الداني ٢٣٢، والارتشاف ٨١٥/٢، ٨٣٦، والبحر المحيط ١٧٧/١، ١٦٣/٢، والدر المصون ٢٦١/٢، وتمهيد القواعد ٣٠٥١/٦، والمساعد ٢٨٥/٤، وشرح ابن عقيل ٤٩/١، وشرح الأشموني ٥٠/١، ٣١/٤، وحاشية الصبان ١٠٥/١.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٣٦/١، ٢٧٥/٤-٢٧٦، والحجة لابن خالويه ٧٨، والحجة للفارسي ٧٧/٢، ٨٤، ٢٨٥/١، والخصائص ٧٢/١، والكشاف ٦٢٨/٣، والبحر المحيط ١٧٧/١، والدر المصون ٢٦١/٢.

كتب النحو وغيرها في رد رأي من الآراء، أو اجتهاد من الاجتهادات، والثانية تكررت في الحديث عن بعض الخلافات الناشئة عن طريق الأداء، كالإمالة والاختلاس ونحوهما، وما فعله النحويون من الاحتجاج بمرويات سيبويه وجعلها حجة على المخالف أمر حسن، وهو مقبول، لكن غير المقبول وهو من التقديس المذموم أن ترد رواية لعالم آخر برواية سيبويه، لأنه قد تقرر في علم الأصول أنه لا يجوز في الأحكام النحوية رد رواية برواية أخرى إذا كان الراوي ثقة وجاء الاختلاف من جهة العرب.

٢- إبراز رأيه في جُلِّ المسائل الخلافية، والاستدلال له، وتقويته بالحجة والدليل، وهذا من الكثرة بمكان بحيث لا يحتاج إلى نماذج وأمثلة.

٣- عدهم قوله هو قول الجمهور، لذا سماه إمام الحرمين الجويني (٤٧٨هـ) بـ"متبوع الجماعة"[١]، وباستقراء لكثير من المسائل الخلافية وجدت أن ما قاله الجمهور في الأعم الأغلب هو قول سيبويه، مما يدل على مكانته عندهم حتى صاروا يأخذون بقوله ويرجحونه على قول من يخالفه، وعبارة "ذهب الجمهور سيبويه وغيره" وما أشبهها من العبارات تعج بها كتب النحو[٢]، وفي هذا السياق يذكر السيرافي (٢٦٨هـ) أن كثيرًا من مفسري كتاب سيبويه من المتقدمين والمتأخرين ربما قالوا في المسألة يجوز أو لا يجوز تلقفًا من لفظ سيبويه

(١) البرهان في أصول الفقه ٢٠٧/١، وينظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢٨٤/١، ٣٦٤.

(٢) ينظر على سبيل المثال: البحر المحيط ٤١٩/٣، والتذييل والتكميل ١٤٢/٢، والدر المصون ٥٤/٢، ٢٩٠/٣، ٢٠٤/٦، ٦٤٨/٩، والمساعد ٨٦/١، والتصريح ٧٢٨/٢، ٧٣٥، ونواهد الأبكار ٨٦/٣، والمقاصد الشافية ٤١٦/٩.

من غير تفتيش ولا تحصيل[١]، ويقول ابن مالك عند حديثه عن مسألة ترخيم المركب الإسنادي: (وأكثر النحويين يمنعون ترخيمه، لأن سيبويه منع ترخيمه[٢]).

٤- جعلهم رأيه ناقضًا للإجماع، قال ابن ولاد (٣٢١هـ) منتصرًا لسيبويه ضد المبرد (٢٨٦هـ) في إحدى المسائل: (قال أحمد: أما ادعاؤه الإجماع في مسألة خالف فيها سيبويه فمخالفته تبطل الإجماع الذي ذكره لو كان كل من سواه يوافق محمدًا)[٣].

٥- الاعتراض على بعض آرائه دون التصريح باسمه، وهذا صنعه كثير من علماء النحو ممن يعتنون بمسائل الخلاف، منهم الزمخشري (٥٣٨هـ) الذي قال في حديثه عن بعض المسائل: (ومن الناس من يزعم[٤])، وعلق أبو حيان (٧٤٥هـ) على صنيع الزمخشري بقوله: (لما كان عنده هذا القول ضعيفاً تأدب مع سيبويه، فقال: ومن الناس، ولم يصرح باسمه إعظامًا له لما خالفه[٥])، ويقصد أبو حيان بالتعظيم هنا التقدير، لأن ما صنعه الزمخشري وغيره من تجنب التصريح بتخطئة سيبويه لا يدخل في نظري في دائرة التقديس المذموم ما دام أنهم اختاروا الرأي المعضود بالحجة والدليل، وممن صنع صنيع الزمخشري فعبر بالتعبير نفسه ابن الحاجب (٦٤٣هـ) في أماليه، قال رادًّا مذهب سيبويه في 'لولا"، وأن أصلها 'لو" زيدت عليها "لا"[٦]، قال: (ذهب بعض الناس إلى أن أصلها 'لو" زيدت عليها "لا"، وهذا ليس بمستقيم[٧])، وأحياناً ينكرون رأيه مع التصريح باسمه

(١) ينظر: شرح السيرافي ٢٨٧/١.
(٢) شرح التسهيل ٤٢٢/٣.
(٣) الانتصار ٢٣٠.
(٤) المفصل ٤٨٥.
(٥) التذييل والتكميل ٣٦١/١١.
(٦) الكتاب ٢٢٢/٤.
(٧) أمالي ابن الحاجب ٣٠٩/١.

ورأي غيره ثم يرجحون الرأي الآخر دون التعرض لسيبويه احترامًا وتقديرًا له، وهذا الذي صنعه النحويون مع سيبويه صنعه هو مع شيخه الخليل، قال أبو جعفر النحاس (٣٣٨هـ): (وسمعت أبا إسحاق الزجاج (٣١١هـ) يقول: إذا قال سيبويه بعد قول الخليل: "وقال غيره" فإنما يعني نفسه، لأنه أجلَّ الخليل عن أن يذكر نفسه معه[١])، وعلى كل حال هذا الصنيع لم يرتضه أبو علي الشلوبين مع شدة تعلقه بسيبويه، فعندما رد بعض النحويين في بعض المسائل على الصيمري (القرن الرابع)، والجزولي (٦٠٧هـ)، علق بقوله: (والعجب أن سيبويه قال ما قاله، والرادون لكلامهما لا يردون كلام سيبويه، وربما قال بعضهم إذا قيل له: "إن سيبويه فعل ذلك": ذلك الإمام)، ثم علق الشلوبين بقوله: وهذا كلام لا يعقل[٢].

٦- التماس الأعذار له ولو كانت بعيدة، وأبرز مثال على هذا ما صنعه ابن جني (٣٩٢هـ) في حديثه عن فوائت كتاب سيبويه بشكل عام، وحديثه عن "مهوأنَّ" بشكل خاص، قال: (وقد يجوز من وجه آخر أن يكون واو "مهوأنَّ" أصلاً، وذلك بأن يكون سيبويه قد سأل جماعة من الفصحاء عن تحقير "مهوأنَّ" على الترخيم فحذفوا الميم وإحدى النونين ولم يحذفوا الواو البتة مع حذفهم واو "كوثر" على الترخيم في قولهم: كُثير، وحذفهم واو جدول، وقولهم: جُدَيل، وامتنعوا من حذف واو "مهوأنَّ" فقطع سيبويه بأنها أصل فلم يذكره، وإذا كان هذا جائزًا، وعلى مذهب إحسان الظن به سائغاً ،كان فيه نصرة له، وتجميل لأثره[٣]).

٧- الانتصار لآرائه، والتشنيع على مخالفيها، إذا كانت تلك المخالفة مجردة من الدليل، وهذه صنعه عدد من النحويين من أبرزهم ابن ولاد (٣٢١هـ)، وأبو

---

(١) مقدمة كتاب سيبويه ١/٦-٧.

(٢) شرح المقدمة الجزولية الكبير ١/٢٦٠.

(٣) الخصائص ٣/١٩٦.

علي الفارسي (٣٧٧هـ)، وابن جني (٣٩٢هـ) تجاه المبرد (٢٨٦هـ) في كتابه "مسائل الغلط"، الذي وصفه ابن ولاد بالشناعة[١]، وعده ابن جني سقطة من سقطات المبرد، لأنه كما يقول: (أمر وضع من أبي العباس، وقدح فيه، وغض كل الغض منه[٢])، ووصف المبرد بأنه في مخالفاته لسيبويه إما غالط، قال:(وهي من عادته معه)، وإما واهم[٣]، وذكر عن شيخه الفارسي موقفاً سلبيًّا تجاه المبرد بسبب هذا الكتاب[٤]، وموقف الفارسي وابن جني وغيرهما من المبرد في هذا الكتاب لم يكن تعصبًا منهم لسيبويه وليس بسبب المخالفة المبنية على الدليل، فهذا أمر هم صنعوه كما صنعه غيرهم من المحققين ولا إشكال فيه عندهم، وإنما – في نظري– كان بسبب:

أ– تأليف المبرد وهو في شبابه وبدايات طلبه كتابًا مستقلاً مقصده الرد على الإمام سيبويه وتخطئته، وأظن أن تلك الردود لو جاءت مبثوثة في كتب المبرد التي ألفها بعد نبوغه لما كان لها ذلك الصدى ولصارت مثل غيرها من مؤاخذات العلماء بعضهم لبعض.

ب– أسلوب المبرد وقسوته في العبارة ضد سيبويه وتحامله عليه، من مثل قوله: "هذا خطأ فاحش" [٥]، و"هذا غلط بيِّن"[٦]، و"هذا تمثيل رديء"[٧]، و"هذا

(١) الانتصار ٤٣.

(٢) المصدر السابق ٢٨٩/٣.

(٣) سر الصناعة ٢٠٠/١.

(٤) الخصائص ٢٨٨/٣–٢٨٩، وبقية الخطريات ٤٥، ٤٦، ٤٧.

(٥) هذه العبارة وما أشبهها تكررت في عدة مواضع نقلها ابن ولاد عن كتاب مسائل الغلط للمبرد . ينظر: الانتصار: ١٥١، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٢٩، ٢٣٧، ٢٦٩.

(٦) ينظر: الانتصار ٢٢٠.

(٧) ينظر: المصدر السابق ٤٣.

اعتلال فاسد"[١]، وسيبويه في نظرهم – وهم محقون – عالم مؤسس يجب على كل نحوي التزام الأدب معه حتى وإن خالفه.

ت– عدم فهم المبرد لعبارة سيبويه في بعض المواضع ومن ثم تخطئته بناء على فهمه الخاطئ[٢].

ث– تحامل المبرد على سيبويه وإلزامه ما ليس من مذهبه[٣].

ج– تغيير المبرد لبعض عبارات سيبويه، أو التقديم والتأخير في كلامه، أو الحذف منه، من أجل تخطئته[٤].

ح– تشكيك المبرد في بعض مرويات سيبويه[٥]، ومروياته أعني سيبويه مما يجب قبولها وعدم التشكيك فيها[٦].

ما سبق هي بعض صور تقدير العلماء لآراء سيبويه ومروياته على أن تقديرهم هذا لم يمنعهم من مخالفته أحياناً بالدليل والبرهان، لقناعتهم بأن العالم مهما بلغ شأنه قد يخطئ ولا بد، إذ ليس هو بمعصوم، لكن مخالفتهم له كانت بلباقة ظاهرة، معترفين خلالها بعظمته، منوهين بفضله وسبقه.

---

(١) ينظر: المصدر السابق ٢٣٤.

(٢) ينظر: المصدر السابق ١٠٤، ١٧٦، ٢٣٢، وشرح السيرافي ٦٠/٣، والتعليقة للفارسي ١٦٤/٢–١٦٥، والمسائل الحلبيات ٢٣٤، وشرح عيون كتاب سيبويه ١٩٢–١٩٣، وتحصيل عيون الذهب ٣١٨ ، والنكت ١٧٦/٢.

(٣) ينظر: الانتصار ٧٢–٧٣، وسر الصناعة ٥٨/١–٥٩، ٢٠٠، والخزانة ٢٧٠/٤.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٨٩، ٩٣، ٩٩، ٢٥٨، ٢٦٥.

(٥) ينظر: المصدر السابق ١٢٢، ١٢٤، ٢٥٠، وشرح السيرافي ٣٦٩/٢.

(٦) ينظر الحديث عن أمالة سيبويه وضبطه لمروياته في: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٦٠/١، وشرح الجمل لابن خروف ٥٥٥/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٧٥/١، والبسيط لابن أبي الربيع ١٠٥٩/٢، والخزانة ١٧/٨.

و هذا المنهج – أعني منهج التقدير لا التقديس– تجاه سيبويه وآرائه هو الحق الذي سار عليه العلماء المحققون في العصور كافة ، وطبقوه تطبيقًا عمليًّا، بل إن بعضهم صرح بوجوب سلوك هذا المنهج، يقول ابن مالك (٦٧٢ه) معلقًا على بعض المسائل: (ولو قصد ذلك سيبويه نصًّا لم يُعَوَّل عليه، لأن الحجة والدليل تبطله[١])، وقال متحدثًا عن "إذا" الفجائية: (ولم يل (إذا) فعل ظاهر ولا معمول فعل، إنما يليها أبدًا في النثر والنظم مبتدأ وخبره منطوق بهما، أو مبتدأ محذوف الخبر، فمن أولاها غير ذلك فقد خالف كلام العرب، فلا يلتفت إليه ولو كان سيبويه[٢])، ولما تحدث الإمام السبكي (٧٥٦ه) عن بعض اجتهادات علماء اللغة ذكر أنهم إذا نقلوا نقلاً أخذناه مسلمًا مقبولاً، وإذا تصرفوا وعللوا نظرنا في كلامهم[٣]، وعندما رجح ابن القيم (٧٥١ه) قولاً للكوفيين عقب بقوله: (فإن قلت هذا خلاف مذهب سيبويه، قلت فهل يرتضي محصل برد موجب الدليل الصحيح لكونه خلاف قول عالم معين، هذه طريقة الخفافيش، فأما أهل البصائر فإنهم لا يردون الدليل وموجبه بقول معين أبدًا...، ولا ريب أن أبا بشر رحمه الله ضرب في هذا العلم بالقدح المعلى وأحرز من قصبات سبقه واستولى من أمده على ما لم يستول عليه غيره ... ولكن لا يوجب ذلك أن يعتقد أنه أحاط بجميع كلام العرب وأن لا حق إلا ما قاله[٤])، وعندما أبطل أبو حيان رأيًا للخليل (١٧٥ه) برأي لسيبويه علق ناظر الجيش (٧٧٨ه) بقوله: (كان الواجب أن يبطل الشيخ هذا الرأي بالدليل، لا أن يبطل قولاً بقول[٥])، وعندما استشهد بعضهم على بعض المسائل بقول سيبويه علق الإمام القرطبي

(١) شرح التسهيل ٣١٥/١.
(٢) المصدر السابق ١٤٠/٢.
(٣) ينظر: إبراز الحكم من حديث رُفِعَ القَلم ٣٧.
(٤) بدائع الفوائد ٢٨/٣.
(٥) تمهيد القواعد ٣٢٥٦/٧.

(٦٧١ه) بقوله: (والحديث إذا قيل فيه عن بعض العلماء لم يكن فيه حجة ...[١])، وعندما احتج أبو حيان على الزمخشري بكلام سيبويه تعقبه الألوسي (١٢٧٠ه) بقوله:(سيبويه ... ليس نبي النحو فيجب اتباعه[٢]).

وإذا كان تقدير سيبويه واحترام آرائه واجبًا وهو أمر محمود، فإن هذا التقدير يجب ألاَّ يزيد عن حده فيصل إلى مرحلة التعصب، الذي قد يؤدي بصاحبه إلى تعظيم الإنسان وتقديسه وإنزاله منزلة المعصوم من الخطأ، وهذا أمر لا يليق إلا بمن نص على عصمته الخالق وهم الأنبياء عليهم السلام، وقد وقع قلة من النحويين في بعض صور هذا التقديس المذموم، من ذلك:

١- ردهم بعض الأمثلة لكون سيبويه لم يسمعها، ومن نماذج ذلك أن سيبويه لما نفى سماعه "قَفُر" عن العرب استغناء منهم بـ"افتَقَر"[٣] استدرك عليه ذلك بسماع غيره[٤]، فرد أبو حيان (٧٤٥ه) ردًّا يُستغرب أن يصدر من مثله حيث قال: (وإنَّ شيئًا غابت معرفته عن سيبويه لجدير بأن يُطرح[٥])، وكان الأجدر بأبي حيان أن يقول في المسألة كما قال ابن مالك، حيث قال: (ولا حجّة في قول من خَفِيَ عليه ما ظهر لغيره، بل الزيادة من الثّقة مقبولة، وقد ذَكَرَ استعمالَ ما نُكِرَ جماعةٌ من أئمة اللغة[٦])، يضاف إلى ذلك أن سيبويه نفسه كان دقيقًا في تعبيره حيث قال: (ولم نسمعهم قالوا: فقر ... استغنوا ... بـافتقر[٧])،

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٣٥٨/١٤.

(٢) ينظر: روح المعاني ٢٢٦/٥.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٣/٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٤٦/٣.

(٥) التذييل والتكميل ٢٣٨/١٠، وينظر: الارتشاف ١٣٤٨/٣، والتصريح ٤١٢/١.

(٦) شرح التسهيل٤٦/٣.

(٧) الكتاب ٣٣/٤.

فنفى سماعه هو، ولم يقل: ولم يقولوا، أو: لم تقل العرب، وكثيرًا ما كان سيبويه يبدأ كلامه في نفي بعض الأبنية بعبارة: (ولا نعلم [١])، أو ما أشبهها، فيصرف النفي إلى علمه لا إلى حقيقة الشيء.

٢- التصريح بوجوب قبول رأي سيبويه وعدم العدول عنه بل جعله حجة على المخالف، ومدار البحث سيكون حول هذا.

٣- استعارتهم المثل المشهور"والقول ما قالت حذام"[٢] في ترجيح بعض آرائه على آراء غيره دون ذكر حجة أو سبب للترجيح، فمجرد كونه قولاً لسيبويه فهو قول مسدد معتد به، جاء في روح المعاني نقلاً عن أحد العلماء: (أنكر الجمهور هذا القسم لكن إثبات سيبويه إياه يكفي حجة، فإن القول ما قالت حذام[٣])، وممن صنع هذا في ترجيح قول سيبويه على قول غيره الزمخشري (٥٣٨ه) ، وأبو حيان، والطيبي (٧٤٣ه)، وابن هشام (٧٦١ه)، وابن عقيل (٧٦٩ه)[٤]، وغيرهم[٥]، وقد سُئِل ابن عرفة (٨٠٣ه) المفسر عمن يصنع مثل هذا في ترجيحه لرأي سيبويه، أليس هذا هو معرفة الحق بالرجال؟، فأجاب قائلاً: (نعم، الذين لا يعرف الحق إلا منهم، وهذا صواب[٦]).

---

(١) وهذا في مواضع كثيرة جدا في الكتاب، ينظر على سبيل المثال: ١٠٥/٤، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٦٠.

(٢) أول من قال ذلك لُجيم بن صعب وكانت حذام زوجته:

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام

ثم صار مثلاً يستخدم في تصديق كل قول يراد تصديقه وتزكيته. ينظر: جمهرة الأمثال ١١٦/٢.

(٣) روح المعاني ٨٣/١٣.

(٤) تنظر كتب هؤلاء مرتبة: الكشاف ١٩٦/١، التذييل والتكميل ٢٧٤/٦، حاشية الطيبي على الكشاف ٦١٨/١٣، شرح اللمحة البدرية ٢٣٤/١، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١٠٤/١.

(٥) ينظر: تفسير الرازي ٧٦/٤، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥٠٩/٥، ٦٩/٤، والدر المصون ١٤٣/٢، وتفسير النسفي ١٣٥/١، وروح المعاني ٨٣/١٣.

(٦) تفسير ابن عرفة ٤٣٣/١.

٤- تصريحهم بمخالفة ما يرونه صوابًا، لأن رأي سيبويه بخلافه، ومن نماذج ذلك: قول السهيلي (٥٨١هـ) عندما تطرق لمسألة خلافية بين سيبويه والأخفش: (ولولا الوحشة من مخالفة الإمام أبي بشر لنصرت قول الأخفش نصرًا مؤزرًا، وجلوت مذهبه في منصة التحقيق مفسرًا، ولكن النفس إلى نصرة سيبويه أميل[١]).

٥- المبالغة في نفي الخطأ عن سيبويه، حتى روي عن الزجاج (٣١٤هـ) قوله: (ما تبيَّن لي أن سيبويه غَلِط في كتابه إلا في موضعين[٢])، وهذه مبالغة واضحة فسيبويه تناول في كتابه مئات المسائل وخولف مع ترجح قول المخالف في عدد كبير منها.

٦- جزم بعضهم بأن منشأ كثير من الأخطاء الإعرابية في القرآن الكريم وغيره يكمن في عدم أو قلة الاطلاع على كتاب سيبويه والتمعن في كلامه فيه[٣].

٧- عدهم مخالفة سيبويه جسارة وتهورًا، فعندما ذكر ابن مالك (٦٧٢هـ) أن كل قول يخالف فيه صاحبه كلام العرب فهو مردود عليه حتى ولو كان سيبويه عدَّ أبو حيان ذلك جسارة من ابن مالك، قال معلقًا: (وانظر إلى جسارته حيث قال: لايلتفت إليه وإن كان سيبويه[٤]).

٨- إسقاط من يخالف سيبويه وتنقصه ومحاربته، وهذا صنعه أبو حيان مع شيخ الإسلام ابن تيمية، في قصة مشهورة ذكرتها بعض كتب التراجم[٥].

**

(١) نتائج الفكر ٢٣٦.

(٢) نقله أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٢٤/٣ عن الزجاج سماعًا منه ولم أجده في معاني القرآن وإعرابه للزجاج.

(٣) ينظر: الكشاف ١٤٦/٢، ١٦٣، ٥٨٣/٤، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ١٠٨٦/٣، وشرح التسهيل ٢٠٣. والبحر المحيط ١١/١، ٣٨، ١٤٨/٣، ١٣٥/٤، ١٤٩/٥، ٢٢٩/١٠، وتمهيد القواعد ٣٠٨٩/٦-٣٠٩١.

(٤) التذييل والتكميل ٣٠٣/٦.

(٥) تنظر تلك القصة بروايتها المختلفة في: أعيان العصر ٢٤٧/١، والدرر الكامنة ١٧٨/١، ٦٤/٦، والبغية ٢٨٢/١، وطبقات المفسرين للداودي ٢٨٩/٢.

المبحث الثاني

الاحتجاجُ برأي سيبويه

وجعلُه حُجَّةً على المخالف عند بعض النحويين

قبل أن أذكر المسائل الخلافية التي رجح فيها بعضهم رأي سيبويه وجعله حجة على غيره أقول: من المُسَلَّمات عند العلماء عامة سواء أكانوا نحويين أم غير نحويين أن أعلى مصدر نحوي ولغوي هو كتاب سيبويه، فهو إمام الكتب النحوية، وسماه بعضهم قرآن النحو، وسموا صاحبه لما تميز به من علم وذكاء وفطنة ونبوغ إمام النحاة، لكن سيبويه عندهم شأنه رحمه الله شأن غيره من أصحاب الفكر والرأي، يؤخذ منهم، ويرد عليهم، وعندما يُرَجَّحُ رأي مخالف له، أو يرد عليه في مسألة ما، فإن هذا لا يقدح في منزلته أو يقلل من قدره، لأنه وغيره من الأئمة يوزنون بالحق ولا يوزن الحق بهم، وكما خالف هو بعض شيوخه كعيسى بن عمر والخليل ويونس في العديد من المسائل، خالفه كذلك غيره ممن جاء بعده كالأخفش، والجرمي، والمازني، والمبرد، والسيرافي، والفارسي، وابن جني، وغيرهم من المحققين، وكانت مخالفتهم له كما هو الشأن في مخالفته لغيره تتسم باللباقة الظاهرة، والاعتراف بسبق المُخَالف وفضله، وكلهم يسيرون على القاعدة القائلة الخلاف السائغ لا يفسد للود قضية، فتجد أحدهم يخالف غيره في موضع وفي موضع آخر يثني عليه ويعترف بفضله وعلمه، يقول أبو عثمان المازني (٢٤٩هـ): (وإذا قال العالم قولاً منقدمًا فللمتعلم الاقتداء به والانتصار له، والاحتجاج لخلافه إن وجد إلى ذلك سبيلا[1])، غير أن هناك قلة من النحويين حادوا عن هذا في مواضع قليلة فتعصبوا لسيبويه وجعلوا مخالفته انحرافاً يجب الرجوع عنه، وجعلوا قوله حجةً يُلزَم بها المخالفون، ومن العبارات الشائعة التي رددها بعضهم في إضعاف رأي

(١) الخصائص ١/١٩٢.

من الآراء النحوية أو تقويته:(لأنه خلاف قول سيبويه[١])،(لأن مذهب سيبويه يخالفه[٢])،(وكفى بقول سيبويه قولاً[٣])،(يكفي أن سيبويه قال به[٤])،(محجوج بقول سيبويه[٥])، (من خالف في ذلك لم يفهم كلام سيبويه[٦])، (قد غاب عنهم نص سيبويه[٧])،(لا ينبغي العدول عمّا قاله سيبويه[٨])، وهو غير جائز (لأن سيبويه لم يجزه[٩])، وهو جائز (لأن سيبويه أجازه[١٠])، ولا شك أن صنيعهم هذا خطأ في المنهج، فالمنهج الحق ألا يرد قول يعضده الدليل بقول عالم معين، وممن نص على تخطئته من العلماء ابن مالك، وابن القيم، وناظر الجيش، والألوسي، وسبق ذكر نصوصهم في هذا، وصدق ابن مالك حينما قال في مقدمة كتابه التسهيل: (وإذا كانت العلوم منحًا إلهية، ومواهب اختصاصية، فغير مستبعد أن يدخر لبعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين[١١])، وما أحسن قول ناظر الجيش: (والرجل العالم لا يلزم في حقه أن يطلع على جميع المسائل،

---

(١) ينظر: الأصول ٢٠٩/١، ٢٨٥/٣، وشرح التسهيل ٣٤٤/٢، وشرح ابن الناظم ٢٤١، وشرح الكافية الشافية ١١٩٤/٣، والارتشاف ٥٠٠/٢، ٦١٦، ١٩٨١/٤، ١٤٢٩/٣، ١٧٣٧/٤، والبحر المحيط ٥١٢/٤، ١٨/٦، ٣٥/٧، ١١٠، وأوضح المسالك ٣١٢/٣. وتمهيد القواعد ٣٩٩٠/٨.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٢٥٥/١.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد ٣٥٧٩/٧.

(٤) ينظر: الانتصار ٢٣٠، وتمهيد القواعد ٣٦٦١/٧.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٣٠٥/٢.

(٦) ينظر: التصريح ٣١٦/٢.

(٧) ينظر: الإقناع في القراءات السبع ١٦٠، والارتشاف ١٤٧٦/٣، وشرح الدماميني على مغني اللبيب ٧١/١.

(٨) ينظر: تمهيد القواعد ٢١٩٤/٥.

(٩) ينظر: التعليقة ٦٩/١.

(١٠) ينظر: الهمع ١١٦/٢.

(١١) التسهيل ٢.

ومن شأن العالم أن يصيب ويخطئ، ومن حكمة الله تعالى وتفضله على عباده أن ينعم على الإنسان بأن يفهمه من العلم ما يفهمه، ثم يحجب عنه ما يجعله نصيبًا لمن يأتي بعده، ليكون لكل أحد نصيب وحظ من التبصر، والإدراك، والفهم فيحصل الخير كلّه للناس كلّهم(١)، وبعد هذه المقدمة اليسيرة أذكر فيما يلي بإيجاز شديد بعض المسائل الخلافية التي جعل فيها بعض النحويين رأي سيبويه مرجحًا من المرجحات وحجةً يُنقَض بها رأي غيره:

١- قرأ حمزة بن حبيب(١٥٦ه) وحده دون الجماعة:﴿اسْتِكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئْ﴾(٢) بإسكان "السيئ" وحذف الكسرة التي هي علامة الجر، وهذه القراءة لحنها أكثر علماء النحو والقراءات(٣)، قال أبوجعفر النحاس (٣٣٨ه): (وإنما صار لحنًا لأنه حذف الإعراب منه(٤))، وخرجها بعضهم على أنه أجرى الوصل مجرى الوقف(٥)، قال النحاس: **(وقد احتج بعض النحويين لحمزة في هذا بقول سيبويه(٦))**، وسيبويه لم يجز حذف علامة الإعراب في الاختيار، ولم أجد أحدًا نسب ذلك إليه، وإنما أجازه في ضرورة الشعر للتخفيف، قال:(وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر شبهوا ذلك بكسرة "فَخِذ" حيث حذفوا فقالوا "فَخْذ"،

---

(١) تمهيد القواعد ٣٠٩٠/٦.

(٢) من الآية ٤٣ من سورة فاطر، وتنظر القراءة في كتاب السبعة لابن مجاهد ٥٣٥، و الإقناع في القراءات السبع ٢٤٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٧٥/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٣٧٧/٣.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٣٧٧/٣.

(٥) ينظر: الحجة للفارسي ٣١/٦.

(٦) إعراب القرآن ٢٥٦/٣، ونقله عنه القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٣٥٩/١٤.

وبضمة "عَضُد" حيث حذفوا فقالوا "عَضْد"، لأن الرفعة ضمة والجرة كسرة[1])، وعلى فرض أن سيبويه أجازه وهو لم يجزه أقول: عجيب أن يُستدل لقراءة سبعية متواترة بقول عالم من علماء اللغة، ولهذا عقب النحاس على نصه السابق بقوله: (والحديث إذا قيل فيه عن بعض العلماء لم يكن فيه حجة، فكيف وإنما جاء به على وجه الشذوذ ولضرورة الشعر، وقد خولف فيه[2])).

٢- للنحويين في "أل" في لفظ "الناس" قولان، أحدهما -وهو الصحيح- أنها للتعريف وليست عوضًا عن الهمزة، وأصل "الناس": "الأناس"، ثم حذفت الهمزة تخفيفًا على غير قياس، وأدغمت اللام في النون، فقيل: النَّاس[3])، الثاني أنها عوض عن الهمزة المحذوفة، وأصل "الناس": أُنَاسٌ، على وزن فُعَال، فحذفت الهمزة للتخفيف، فصارت تلك الكلمة "ناس" على وزن "عال" ثم عوض عن الفاء بـ "أل" وأدغمت اللام في النون، فقيل : النَّاس، وهذا قول سيبويه[4])، واختاره موافقة لسيبويه كثير من النحويين، منهم: السيرافي (٣٦٨هـ)، والجرجاني(٤٧١هـ)، والأعلم (٤٧٦هـ)، والحسن القيسي(القرن السادس الهجري)، والزمخشري(٥٣٨هـ)، وابن يعيش(٦٤٣هـ)[5])، ولم أجد -فيما رجعت إليه من مصادر -

(١) الكتاب ٢٠٣/٤.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٣٥٨/١٤.

(٣) ينظر: شرح السيرافي٤٢/٣، والإغفال٦٦/١، والنكت١٥٢/٢، والجنى الداني ٢٠٠، والأشباه والنظائر ٥/٤، والخزانة ٢٨٠/٢.

(٤) ينظر: الكتاب ١٩٦/٢، ونسب له في: الانتصار ٢٣٣، وشرح السيرافي ٤٢/٣، والمقتصد ٧٥٧/١، والنكت ١٥٢/٢، وسفر السعادة ٧/١، والخزانة ٢٨٠/٢.

(٥) تنظر كتب هؤلاء مرتبة: شرح السيرافي ٤٢/٣، المقتصد ٧٥٨/٢، النكت ١٥٢/٢، إيضاح شواهد الإيضاح ٦٩٤/٢، الكشاف ٤٩/١، شرح المفصل ٩/٢.

لأصحاب هذا المذهب حجة واحدة تؤيد مذهبهم، وإنما اختاروه متابعة وموافقة لسيبويه، وهو مردود بحجج قوية ذكرها أصحاب المذهب الأول ليس هذا موضع ذكرها.

٣- ذكر النحويون عدة إعرابات في"سورة"من قوله تعالى:﴿سُورَةٌ أَنْزَلْناها وَفَرَضْناها﴾[١] منها أنه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هذه سورة، أو مبتدأ وخبره مقدم تقديره: فيما يتلى عليكم، أو هو مبتدأ والجملة بعده صفة، والنكرة إذا وصفت ساغ الابتداء بها، والخبر في قوله: الزَّانِيَةُ وفيما بعد ذلك[٢]، أو هو مبتدأ وخبره الجملة بعده، ورجح ابن عرفة هذا الإعراب معللاً ذلك بقوله: **(لأن سيبويه لم يشترط في الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة)**، والفائدة في الآية على هذا الإعراب موجودة[٣].

٤- في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلى عَذابِ السَّعِيرِ﴾[٤]، اتفق المعربون على أن"أنَّ"الأولى وما دخلت عليه نائب فاعل، أما"أنَّ"الثانية الواقعة بعد الفاء فذكروا فيها عدة أعاريب، الذي عليه الأكثرون أنها وما دخلت عليه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فشأنُهُ الإضلال[٥]، وأجاز بعض المعربين أن تكون وما دخلت عليه مبتدأ، والتقدير: فإضلاله واقع[٦]، وقد رد أبو جعفر النحاس هذا الإعراب، قال: (ومن زعم أنّ "أنّ" في موضع رفع بالابتداء فقد أخطأ، **لأنّ سيبويه منع أن يبتدأ بأنّ المفتوحة**[٧]).

---

(١) من الآية ١ من سورة النور.
(٢) ينظر: المحرر الوجيز ١٦٠/٤.
(٣) تفسير ابن عرفة ٢٢٠/٣.
(٤) من الآية ٤ من سورة الحج.
(٥) ينظر: إعراب القرآن للباقولي ٥٨٥/٢، والتبيان للعكبري ٩٣٢/٢.
(٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٤٨٦/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٥٢٨/٤.
(٧) إعراب القرآن للنحاس ٦١/٣.

٥- ذهب ابن مالك إلى أن "أَرى يُري" تكون متعدية إلى ثلاثة مفاعيل إذا كانت بصيغة المضارع، وأنها لم يستعمل لها ماض، قال: (أرى وأظن مختلفتان في المادة والتصرف، أما التخالف في المادة فظاهر، وأما في التصرف فلأن "أرى" لم يستعمل له ماض[١])، فرد أبو حيان هذا **بأن سيبويه استعمل لها ماض في كلامه**، قال سيبويه: (هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة، لأن المفعول ههنا كالفاعل ... وذلك قولك: أَرَى اللهُ بشرًا زيدًا أباك[٢])، وعلل أبو حيان خطأ ابن مالك بقوله:(ولقلة اشتغال المصنف بكتاب سيبويه غاب ذلك عنه[٣])، والذي أراه أن ابن مالك لم يغب عنه مثال سيبويه وإنما يقصد أنها لم ترد بصيغة الماضي ناصبة لثلاثة مفاعيل في كلام العرب، وما أورده أبو حيان هو من كلام سيبويه لا من نقله.

٦- ذهب ابن الطراوة (٥٢٨هـ)[٤]، والسهيلي(٥٨١هـ)[٥] إلى أن الفعل: استغفر، يتعدى بنفسه إلى مفعولين صريحين، وأن قولهم: استغفر الله من الذنب، إنما جاء على سبيل التضمين، كأنه قال: تبت إلى الله من الذنب، ورده أبو حيان بقوله: **(وهو محجوج بقول سيبويه[٦])**، وسيبويه يرى أن "استغفر" يتعدَّى لاثنين أولُهما بنفسِه، والثاني بـ "مِن"، نحو: استغفرتُ الله من ذنبي، وقد يُحْذَفُ حرفُ الجر، قال: (هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول، ... ومنه قول الشاعر[٧]:

---

(١) شرح التسهيل ١٠٤/٢.
(٢) الكتاب ٤١/١.
(٣) التذييل والتكميل ١٥٩/٦.
(٤) ينظر: الارتشاف ٢٠٩١/٤، والبحر المحيط ٣٠٥/٢، والتذييل والتكميل ٢١/٧، والدر المصون ٣٨٦/٢،
(٥) ينظر: نتائج الفكر ١٠٢.
(٦) البحر المحيط ٣٠٥/٢.
(٧) البيت بلا نسبة في الكتاب ٣٧/١، والخصائص ٢٤٧/٣، وشرح التسهيل ٣٧٩/٢.

أستغفرُ اللهَ ذنباً لستُ مُحْصِيَه ربُّ العبادِ إليه الوجهُ والعَمَلُ[١].

٧- منع ابن مالك تعدية الفعل"استغاث" بالباء وخطأ النحويين في تعديتهم إياه بالحرف، قال: (المعروف في اللغة تعدي فعله بنفسه ... فالداعي مستغيث، والمدعو مستغاث، والنحويون يقولون: استغاث به، فهو مستغاث به، وكلام العرب بخلاف ذلك[٢])، قال أبو حيان: (وكأنه لما رآه في القرآن تعدى بنفسه قال المستغاث ولم يعده بالباء[٣])، وذهب أبو حيان وبعض النحويين إلى أن هذا الفعل كما يتعدى بنفسه كذلك يتعدى بالباء، تقول: استغاثه، واستغاث به، واستدلوا على ذلك باستعمال سيبويه له، قال أبو حيان: (واستغاث يتعدى بنفسه كما هو في الآية ويتعدى بحرف جر **كما جاء في لفظ سيبويه في باب الاستغاثة**[٤])، وقال الزَّبيدي: **(وكذا استعمله سيبويه، فلا عبرة بتخطئة ابن مالك للنحاة** في قولهم: المستغاث له وبه[٥])، ونص سيبويه المستدل به هو قوله معلقًا على قول الشاعر:

يا لبكر أنشروا لي كليبا ويا لبكر أين أين الفرار

قال: (فاستغاث بهم لينشروا له كليبًا، وهذا منه وعيد وتهدد، وأما قوله يا لبكر أين أين الفرار فإنما استغاث بهم لهم، أي لم تفرون؟ استطالة عليهم ووعيدا[٦])، وعلى كل حال لو كان استعمال سيبويه هو الدليل الوحيد على جواز تعدية هذا الفعل بالباء لما قُبِلَ، لأن سيبويه وغيره

---

(١) الكتاب ٣٧/١.

(٢) شرح التسهيل ٤٠٩/٣.

(٣) البحر المحيط ٢٧٩/٥.

(٤) البحر المحيط ٢٧٩/٥، وينظر: الدر المصون ٥٦٦/٥.

(٥) تاج العروس ٣١٤/٥ (غوث).

(٦) الكتاب ٢١٥/٢.

من حملة اللغة وروايتها يحتج بنظلهم لا بكلامهم، لكنه روي عن العرب[١]، وبه يبطل قول ابن مالك، ومما سمع عن العرب قول زهير:

حتى استغاث بماء لا رشاء له ... من الأباطح في حاجاته البُرَكُ

مكلل بأصول النبت تنسجه ... ريحٌ خَرِيقٌ لضاحي مائه حُبُكُ

كما استغاث بشيء فزُّ غَيْطَلَةٍ ... خاف العيون ولم ينظر به الحَشَكُ[٢]

٨- نقل أبو حيان(٧٤٥هـ) عن ابن عطية (٥٤٢هـ) تضعيفه أن يكون لفظ "إقام" مصدرًا، قال: (وقال ابن عطية: والإقام مصدر وفي هذا نظر)، ثم أنكر أبو حيان هذا الصنيع من ابن عطية ورده بقوله: **(وأي نظر في هذا وقد نص سيبويه على أنه مصدر** بمعنى الإقامة[٣]).

٩- من المتقرر عند علماء العربية أن "إذ" ظرف لما مضى من الزمان، ويرى الجمهور أنها لاتخرج عن الظرفية مطلقًا[٤]، ونُسب إلى سيبويه القول بأنها قد تخرج عن الظرفية فتكون حرفًا يفيد التعليل[٥]، فحمل عليه بعضهم"إذ" في قوله تعالى:﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾[٦]، قال الفاضل الجلبي (١٠٦٨هـ) مرجحًا خروجها في الآية من الظرفية إلى الحرفية: (لعل الأظهر حملها على التعليل فيتعلق بالنفي، فقد قال سيبويه: إنها بمعنى

---

(١) ينظر: البحر المحيط ٢٧٩/٥، وتاج العروس ٣١٤/٥ (غوث).

(٢) ديوان زهير بن أبي سلمى ٤٣، وينظر: جمهرة اللغة ١٣١٢/٣.

(٣) البحر المحيط ٤٥٣/٧، وينظر: الدر المصون ١٨٣/٨.

(٤) ينظر: العدة في إعراب العمدة ٢١١/٢، والهمع ١٧٦/٢.

(٥) ينظر نسبة هذا القول لسيبويه في: نتائج الفكر ١٣٤، ١٣٥، والارتشاف ١٤٠٤، والجنى الداني ١٨٩، وتمهيد القواعد ١٩٢٥/٤، ويظهر أنهم أخذوه من قول سيبويه: (... لأنها فى معنى "إذ" فى هذا الموضع و"إذ" في معناها أيضًا في هذا الموضع، إلا أن إذ، لا يحذف معها الفعل). الكتاب ٢٩٤/١.

(٦) من الآية ٣٩ من سورة الزخرف.

التعليل حرف بمنزلة لام العلة، نعم أنكر الجمهور هذا القسم **لكن إثبات سيبويه إياه يكفي حجة فإن القول ما قالت حذام** [١]، قال الألوسي (١٢٧٠ه) معلقًا على كلام الجلبي: (وتُعقب بأنه لا يكفي في تخريج كلام الله سبحانه إثبات سيبويه وحده مع إطباق جميع أئمة العربية على خلافه[٢])، وما ذكره الألوسي هو ما تميل إليه النفس، لأن إخراج الكلمة عمّا استقر لها إلى معنى آخر بالمحتمل لا يسوغ، لأن فيه تَقَوُّلاً على كتاب الله، وكلام العرب.

١٠- ذهب سيبويه إلى أن الاسمين المنصوبين في نحو: "هذا بسرًا أطيبُ منه رطبًا" حال، وذلك لأن المعنى عليه، فإن المتكلم بهذا إنما يفضله باعتبار حالين من أحواله، ولولا ذلك لما صح تفضيل الشيء على نفسه، فالتفضيل إنما صح باعتبار الحالين فيه، ويرى سيبويه أن العامل في الحال هنا أفعل التفضيل[٣]، وذهب بعض النحويين إلى أن المنصوبين في ذلك ونحوه خبران لكان الناقصة المحذوفة مع اسمها، والتقدير: هذا إذا كان بسرًا أطيبُ منه إذا كان رطبًا[٤]، وهذا الوجه من الإعراب رده سيبويه بقوله: (ولو كان على إضمار "كان" لقلت: هذا التمر أطيب منه البسر، لأن "كان" قد ينصب المعرفة كما ينصب النكرة، فليس هو على "كان" ولكنه حال[٥])، وقد جعل ابن مالك قول سيبويه هذا من مرجحات هذا الرأي، فقال بعد أن نسب القول السابق المخالف إلى السيرافي: (وليس هذا على إضمار "كان" كما ذهب إليه السيرافي ومن وافقه، **لأنه خلاف قول سيبويه**، وفيه تكلف إضمار ستة أشياء من غير حاجة[٦]).

---

(١) روح المعاني ٨٣/١٣.
(٢) ينظر: المرجع السابق.
(٣) ينظر: الكتاب ٤٠٠/١.
(٤) ينظر: الارتشاف ١٥٨٨/٣.
(٥) الكتاب ٤٠٠/١.
(٦) شرح التسهيل ٣٤٤/٢، وينظر: شرح ابن الناظم ٢٤١.

١١- ذهب بعض النحويين إلى جواز وقوع "نَعَم" موقع "بلى" في الجواب[١]، فرده ابن يعيش **بحجة أنه خلاف نص سيبويه**[٢]، ونص سيبويه الذي أشار إليه ابن يعيش هو قوله: (وأما بلى فتوجب به بعد النفي، وأما نعم فعدةٌ وتصديقٌ، تقول: قد كان كذا وكذا، فيقول: نعم، ... فإذا استفهمت فقلت أتفعل؟ أجبت بنعم، فإذا قلت: ألست تفعل؟ قال: بلى[٣])، والصواب أن ما ذكره سيبويه في نصه السابق أكثر في الاستعمال، ولكن قد يجوز بقلة أن يجاب بـ"نعم" فيما إذا كان النفي مسبوقاً باستفهام يراد به التقرير[٤]، وعلى ذلك قول الصحابة رضي الله تعالى عنهم للنبي صلى الله عليه وسلم، حينما قال لهم: ألستم تعلمون أني أولى بكم من أنفسكم؟، قالوا: نعم[٥]، فجاز استعمال "نعم" هنا لزوال اللبس، لأنه قد عُلِم أنهم يريدون: نعم نعلم ذلك، وقول الشاعر:

أليس الليل يجمع أم عمرو وإيانا فذاك بنا تدان

نعم وأرى الهلال كما تراه ويعلوها النهار كما علاني[٦]

ومن هذا استعمال سيبويه في كلامه، قال في كتابه في باب النعت السببي في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويين: (فيقال له ألست تقول كذا وكذا فإنه لا يجد بدًّا من أن يقول: نعم، فيقال له أفلست تفعل كذا فإنه قائل نعم[٧]).

---

(١) ينظر: شرح المفصل ٥٦/٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٠٤/٢، وخزانة الأدب ٢٠٢/١١-٢٠٥.
(٢) ينظر: شرح المفصل ٥٦/٥.
(٣) الكتاب ٢٣٤/٤.
(٤) ينظر: خزانة الأدب ٢٠٢/١١-٢٠٥.
(٥) الحديث أخرجه النسائي في السنن الكبرى ٤٤٢/٧ (٨٤٢٦)، وتمامه: ثم أخذ بيد علي فرفعها فقال: من كنت وليه فهذا وليه، فإن الله يوالي من والاه، ويعادي من عاداه.
(٦) ينظر: أمالي السهيلي ٤٥-٤٧، وشرح الكافية للرضي ١٣٦٤/٤-١٣٦٥، ومغني اللبيب ٤٥٣، وشرح اللمامييني على مغني اللبيب ٢٥٣/٢، ومصابيح المغاني في حروف المعاني ٢٤٧، وخزانة الأدب ٢٠١/١١.
(٧) الكتاب ١٩/٢.

١٢– ذهب ابن مالك إلى جواز مجيء "على" زائدة دون تعويض، وجعل من ذلك قول الشاعر:

أبى اللهُ إلّا أنَّ سَرْحَةَ مالكٍ على كُلِّ أفنانِ العِضاهِ تَروقُ(١)

فزاد "على" لأن الفعل "تروق" متعد، يقال راقني حُسن الجارية، وجعل من ذلك أيضًا الحديث الشريف: "مَن حلف على يمين فرأى غيرها خيرًا منها فلْيُكفّر عن يمينه وليفعل الذي هو خير"(٢)، والأصل من حلف يمينًا، و"على" زائدة(٣)، ورده أبو حيان **بحجة أنه مخالف لنص سيبويه بعدم جواز زيادة "على"**(٤)، ونص سيبويه الذي احتج به أبو حيان: (وليست "عن" و"على" ههنا بمنزلة الباء في قوله: ﴿كفى بالله شهيدًا﴾(٥)؛ لأنك لو قلت: ليس بزيد، لأنَّ "عن" و"على" لا يفعل بها ذلك(٦))، وليستقيم رأي سيبويه حمل أبو حيان ما استدل به ابن مالك على التضمين، فالفعل "تروق" مضمن معنى تفضّل وتشرُف، أي: تشرف على كل أفنان العضاه، والفعل "حلف" مضمن معنى "جَسُر"، أي: من جسر بالحلف على يمين(٧)، وبهذا يدخل الاحتمال القوي على ما استدل به ابن مالك، وقد اتفق الأصوليون على أنه لا احتجاج ولا استدلال بالمحتمل، وانتقد ناظر الجيش صنيع أبي حيان هذا، وذهب إلى أن الأحسن أن يحمل

---

(١) البيت لحميد بن ثور في: المنتخب من غريب كلام العرب لكراع النمل ٦٨٨، والصحاح ٣٧٤/١، والسرحة –وهي الزهرة النابتة على الماء –في هذا البيت كناية عن المرأة، وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه نهى الشعراء عن التغزل بأسماء النساء وتوعدهم على ذلك فكان الشعراء يكنون عن النساء بالشجر وغيرها. ينظر: الدلائل في غريب الحديث ٣٠٢/١، وشرح الفصيح لابن هشام اللخمي ٢٧٧.

(٢) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه ١٢٧١/٣، الحديث رقم ١٦٥٠.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١٦٥/٣.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٢٣٩/١١.

(٥) من الآية ٤٣ سورة الرعد.

(٦) الكتاب ٣٨/١.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٢٤٠/١١.

نص سيبويه على أن مراده أنها لا تزاد في الأشهر والأغلب، ولا يمنع ذلك من أنها قد ينـــدر زيادتها[١]، وما ذكره ناظر الجيش قول وسط بين من يرى عدم وقوعها زائدة، وهو ســـيبويه ومن وافقه، وبين من يرى زيادتها بكثرة، وهو ابن مالك، يقول أبو حيان منتقدًا ابن مالك: (ولم يكف ابن مالك أن استدل بشيء محتمل **مخالف لنص سيبويه** حتى قال: ويجـــوز عنـــدي أن يعامل بهذه المعاملة "من" و"اللام" و"إلى" و"في" قياسًا على "عن"، و"على"، و"الباء" ... وما أجازه ليس بصحيح [٢]).

١٣- اختلف النحويون في قول جرير:

يا تَيم تيمَ عَدِيٍّ لا أبا لَكمُ لا يَلْفِيَنَّكُمْ في سوأةٍ عُمَرُ[٣]

فذهب الفراء إلى أن كلمتي "تيم" مضافتين معًا إلى "عدي"[٤]، وذهب المبرد إلـــى أن "تـــيم" الثانية مضافة إلى عدي مقدرة، أي: إنها على نية الإضافة إلى مقدر مثل المـــضاف إليـــه[٥]، وذهب سيبويه إلى أن "تيم" الأولى هي المضافة إلى عدي، وهي منصوبة، والثانيـــة مقحمـــة للتوكيد بين المضاف والمضاف إليه، وعومل في منع التنوين معاملة الأول[٦]، واختار نـــاظر الجيش قول سيبويه وعلق بقوله: **(وكفى بقول سيبويه قولاً[٧])**، ونُقل عن بعض النحويين منع التوكيد اللفظي في النداء، وأنه لا يكون إلا في الجمل الخبرية، فرد ابن عمرون هذا القول بقول

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد ٢٩٨٣/٦.

(٢) الارتشاف ١٧٣٤/٤.

(٣) البيت لجرير في ديوانه ٢١٢، ومنسوب له فـــي: الكتـــاب ١/ ٥٣، ٢/ ٢٠٥، والمقتـــضب ٤/ ٢٢٩، والخصائص ١/ ٣٤٥.

(٤) ينظر:الهمع ٥٨/٣

(٥) ينظر: المقتضب ٢٢٧/٤.

(٦) ينظر: الكتاب ٢٠٥/٢-٢٠٦.

(٧) تمهيد القواعد ٣٥٧٩/٧.

سيبويه السابق، قال فيما نقله عنه ناظر الجيش: (**وهو باطل بقول سيبويه** في يا تيم تيم عدي إنه توكيد وهو لفظي[١]).

١٤- أجاز الخليل بن أحمد في نحو: له صوتٌ صوتُ الحمارِ، أن يكون "صوتُ الحمارِ" صفة لـ"صوت" وإن كان بصورة المعرفة، لأنه عنده على تقدير: مثلُ صوتِ الحمار، فاكتسب التنكير من المضاف المحذوف، وأجاز أن تقول: هذا رجل أخو زيدٍ، فتجعل (أخو) صفة، لأنه على تقدير مثل[٢]، واختار ابن مالك هذا القول وقرره[٣]، فرد عليه أبو حيان بقول سيبويه: (وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلا فى موضع الاضطرار، ولو جاز هذا لقلت: هذا قصيرٌ الطويلُ، تريد: مثل الطويل[٤])، وعلق بقوله: (**فعلى هذا لا تجوز هذه المسألة** التي قررها المصنف -رحمه الله -واتبع فيها الخليل، **إذ ردها سيبويه ومنعها**[٥])، وقد انتصر ناظر الجيش لابن مالك بقوله: (وللمصنف أن يقول: إني أرى جواز هذه المسألة كما رآه الخليل ولا يلزمني موافقة سيبويه في ما رآه فيها، وكان الواجب أن يبطل الشيخ هذا الرأي بالدليل، لا أن يبطل قولاً بقول[٦]).

١٥- تحدث ابن الشجري (٥٤٢هـ) عن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه وذكر أنه وارد في الاستعمال القرآني وغيره إلا أنه مع ذلك وصفه بالشذوذ، مبررًا وصفه هذا بقوله: (**لأن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه مما شذّ فيه سيبويه**[٧]، وإن كان قد ورد

(١) المصدر السابق ٣٥٧١/٧.
(٢) ينظر: الكتاب ٣٦١/١.
(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢٦٨/٣.
(٤) الكتاب ٣٦١/١.
(٥) التذييل والتكميل ١٣٣/١٢-١٣٤..
(٦) تمهيد القواعد ٣٢٥٦/٧:
(٧) ينظر: الكتاب ٢٧٠/١.

ذلك فى الاستعمال على شذوذه، كقوله تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾[1]، أي العبد الشّكور، وكقوله: ﴿أَنِ اِعْمَلْ سابِغاتٍ﴾[2]، أي دروعًا سابغات، وكقوله: ﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾[3]، أي الأمّة القيّمة)[4]، وقد أخطأ ابن الشجري في صنيعه هذا من وجهين:

أحدهما: تضعيفه استعمالاً لغويًّا واردًا عن العرب فقط لأن سيبويه شدد فيه.

الثاني: تعبيره بالشذوذ في الاستعمال القرآني، وقد انتقده فيه الدكتور محمود الطناحي، وذكر أن مسألة حذف الموصوف إذا دل عليه دليل مما لا خلاف بين النحويين في جوازه[5].

١٦- ومما يتصل بمسألة حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ذهب ابن كيسان إلى أنه يجوز في "رغدًا" من قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَاآدَمُ اسكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾[6] أن يكون منصوبًا على أنه نائب عن مصدر محذوف، والتقدير: أكلاً رغدًا، فضعف أبو حيان هذا الإعراب، وقال في تعليله: **(لأن مذهب سيبويه يخالفه، لأنه لا يرى ذلك**، وما جاء من هذا النوع جعله منصوبًا على الحال من الضمير العائد على المصدر الدال عليه الفعل[7]).

١٧- في قوله تعالى: ﴿يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[8]، ذهب جمهور المعربين إلى أن الاسم الموصول"مَن" معطوف على لفظ الجلالة، والمعنى كافيك الله

---

(١) من الآية ١٣ من سورة سبأ.

(٢) من الآية ١١ من سورة سبأ.

(٣) من الآية ٥ من سورة البينة.

(٤) أمالي ابن الشجري ٢/٢٧٥.

(٥) المصدر السابق ٢/٢٧٥، الحاشية رقم ٤.

(٦) من الآية ٥ من سورة البينة.

(٧) البحر المحيط ١/٢٥٥.

(٨) الآية ٦٤ من سورة الأنفال.

وكافيك أتباعك من المؤمنين[١]، ويرى الزمخشري أن الواو بمعنى"مع" وما بعده منصوب، والمعنى كافيك وكافي أتباعك من المؤمنين الله[٢]، وتعقبه أبو حيان بأنه مخالف لكلام سيبويه، قال:(**وهذا الذي قاله الزمخشري مخالف لكلام سيبويه**[٣])، وسيبويه جعل زيدًا في قولهم: "حسبك وزيدًا درهمٌ" منصوبًا بفعل مقدر، أي: وكفى زيدًا درهمٌ، وهو من عطف الجمل عنده[٤]، وعلق الألوسي على احتجاج أبي حيان على الزمخشري بكلام سيبويه بأن سيبويه ليس نبي النحو فيجب اتباعه[٥]، وعدَّ محمد رشيد رضا (١٣٥٤ه) صنيع أبي حيان من قبيل التعصب لسيبويه على حساب المعنى في كلام الله عزوجل، ذلك أن عطف "من اتبعه من المؤمنين" على لفظ الجلالة باطل من حيث المعنى في نظره، وختم حديثه بقوله: (ولولا تعصب هؤلاء لأئمة فنهم لما جعلوا فهم سيبويه حجة في مثل هذه المسألة على ما تقتضيه أصول التوحيد من معنى عبارة القرآن، ولولا إرادة التنكير بهذه الجناية التي يرتكبها العلماء بعصبيتهم المذهبية لزعمائهم لما أطلت في هذه المسألة[٦]).

١٨– ذهب أكثر النحويين إلى منع ترخيم المركب الإسنادي كتأبط شرًّا، قال الأشموني (٩٠٠ه): (أكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن إسنادًا كتأبط شرًّا، **وهو جائز، لأن سيبويه ذكر ذلك في أبواب النسب**[٧]).

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٢٣/٢، والمحرر الوجيز ٥٤٩/٢، والبحر المحيط ٣٤٨/٥.

(٢) ينظر: الكشاف ٢٣٤/٢.

(٣) البحر المحيط ٣٤٨/٥، وينظر: اللباب في علوم الكتاب ٥٦١/٩.

(٤) ينظر: الكتاب ٣١٠/١.

(٥) ينظر: روح المعاني ٢٢٦/٥.

(٦) تفسير المنار ٦٤/١٠.

(٧) شرح الأشموني ٧٤/٣، وينظر: شرح الكافية الشافية ١٣٥٩/٣، وشرح ابن الناظم ٤٢٦، وحاشية الصبان ٢٦٦/٣.

١٩- تحدث أبو حيان وناظر الجيش عن مسألة الترخيم بعد الترخيم فذكرا أنه قليل وأن عامة النحويين يمنعونه وأن سيبويه وحده أجازه في ما كان مختومًا بالتاء، وذلك على لغة من لم يراع المحذوف، فعلى رأي سيبويه تقول في مرجانة مثلاً: يا مرجان، فيصير بمنزلة عثمان، وأنت تقول في عثمان: يا عثم، ثم ترخمها مرة أخرى فتقول: يا مرج، وكذلك تقول في معاوية: يا معاو، والأصل يا معاوية، فبعد حذف التاء صار: يا معاوي ثم حذفت الياء فقيل: يا معاو[١]، وقد استحسن ناظر الجيش وقوع الترخيم بعد الترخيم معللاً لذلك بقوله: **(يكفي أن سيبويه قال به[٢])**.

٢٠- ورد في "يعلم" من قوله تعالى: ﴿إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَلَى ظَهْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ * أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ * وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَحِيصٍ﴾[٣] ثلاثُ قراءات، جزم الفعل، ورفعه، ونصبه، وهي قراءة الجمهور، أما الجزم فعطف على الظاهر، وأما الرفع فعلى الاستئناف، وأما النصب فلكونه معطوفاً على تعليل مقدّر أي يفرقهم لينتقم منهم ويعلم الذين يجادلون، وفيه أقوال أخرى يهمنا منها قول الزجاج: إنه منصوب بتقدير "أن"[٤]، وضعفه الزمخشري بقوله: **(فيه نظر لما أورده سيبويه في كتابه،** قال: واعلم أن النصب بالفاء والواو في قوله: إن تأتني آتك وأعطيك ضعيف... **ولو كانت من هذا الباب لما أخلى سيبويه منها كتابه،** وقد ذكر نظائرها من الآيات المشكلة[٥]**)**.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٢٣٥/٤-٢٣٦ (مخطوط)، وتمهيد القواعد ٣٦٥٩/٧، ٣٦٦١.

(٢) تمهيد القواعد ٣٦٦١/٧.

(٣) الآيات ٣٣، ٣٤، ٣٥ من سورة الشورى.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٩٩/٤.

(٥) الكشاف ٢٢٨/٤، ونقله عنه بالتأييد عدد من المفسرين. ينظر: البحر المحيط ٣٤١/٩، والدر المصون ٥٦٠/٩، وينظر نص سيبويه في الكتاب ٩٢/٣.

٢١- إذا قلت: سرت خمس عشرة بين يوم وليلة[١]، احتمل أمرين أحدهما أن يكون المراد: سرت خمسة عشر يومًا وخمس عشرة ليلة، وهذا قول سيبويه[٢]، قال ابن مالك: (وكأن المقصود: خمس عشرة مدة، كل مدة يوم وليلة[٣])، والثاني: أن يكون المراد:بعض الخمسة عشر ليال وبعضها أيام، وهذا الاحتمال ليس بعيدًا في نظر الإمام السبكي (٧٥٦هـ) لكنه امتنع عن القول به لمخالفته قول سيبويه، قال: (**واعلم أنه لولا نص سيبويه على ذلك لكان يمكن القول** بأنه يحتمل أن يكون بعضها أيامًا وبعضها ليالي[٤]).

**

(١) هذا من المواضع التي غُلِّب فيها المؤنث على المذكر.
(٢) ينظر: الكتاب ٥٦٣/٣.
(٣) شرح التسهيل ٤١٠/٢.
(٤) إبراز الحكم من حديث رُفِعَ القَلَم ٣٩.

الخاتمـــة

في ختام هذا البحث أوجز أبرز ما جاء فيه:

١- تقدير سيبويه وإنزاله المنزلة العالية بين أقرانه أمرٌ صنعه العلماء والبـــاحثون المنـــصفون جيلاً بعد جيل، ومن صور تقديرهم له التي أوردها البحث:

- توثيق روايته وقبولها بل والاحتجاج بها وجعلها حجةً على المخالف.
- إبراز آرائه في جُلِّ المسائل الخلافية، والاستدلال لها، وتقويتها بالحجة والدليل.
- الاعتراض على بعض آرائه دون التصريح باسمه احترامًا وتقديرًا له.
- الانتصار له، والتشنيع لا أقول على مخالفيه وإنما على منتقصيه.
- التماس الأعذار له وتخريج بعض أقواله بما يتماشى مع الدليل.
- مخالفته في بعض المسائل بلباقة ظاهرة، معترفين خلال تلك المخالفة بعظمته، منـــوهين بفضله وسبقه.

٢- تقدير سيبويه لمكانته وفضله زاد عن حده عند قلة من النحويين فوقعوا في التقديس المذموم، ومما عده الباحث تقديسًا لسيبويه:

- ردهم بعض الأمثلة لكون سيبويه لم يسمعها.
- تصريح بعضهم بمخالفة ما يراه صوابًا، لأن رأي سيبويه بخلافه.
- المبالغة في نفي الخطأ عنه.
- عدهم مخالفته جسارة وتهورًا يجب الابتعاد عنها.
- إسقاط من يخالفه وتنقصه ومحاربته.

٣- نص عدد من العلماء على وجوب سلوك منهج التقدير تجاه سيبويه وآرائـــه، ووجـــوب الابتعاد عن منهج التقديس، وأورد البحث نصوصًا في هذا لعدد من العلماء.

٤- هناك من النحويين من تعصب لسيبويه فجعل قوله حجة يُلزم بها المخالفين، وعدَّ رأيـــه مرجحًا من المرجحات، وقد أورد البحث إحدى وعشرين مسألة من هذا النوع، وأكثر من

اتصف بهذه الصفة من العلماء أبو حيان، فقد احتج بقول سيبويه لا لقوله في اثنتي عشرة مسألة من مسائل البحث، واحتج الزمخشري بقول سيبويه في مسألتين، ومثله ناظر الجيش، واحتج به في مسألة واحدة من مسائل البحث كل من أبي جعفر بن النحاس، وابن الشجري، وابن يعيش، وابن مالك، والأشموني، والزَّبيدي، ويجب التنبه إلى أن ما ذكر هنا من مسائل لا يعني أن العلماء الذين جرى ذكرهم لا يخالفون سيبويه البتة، ولا أنهم لا يستدلون لكلام سيبويه بالسماع أو القياس أو غيرهما من الأدلة المعتبرة، بل إن ذلك هو الغالب، وما ذكر في هذا البحث يعد من القليل.

٥- من العبارات الشائعة التي رددها عدد من النحويين في إضعاف رأي من الآراء النحوية أو تقويته: (لأنه خلاف قول سيبويه)، (لأن مذهب سيبويه يخالفه)، (محجوج بقول سيبويه)، (قد غاب عنهم نص سيبويه)، (لا ينبغي العدول عمّا قاله سيبويه)، وهو غير جائز (لأن سيبويه لم يجزه)، وهو جائز (لأن سيبويه أجازه).

٦- رأي العالم مهما بلغ إذا كان مجردًا من الدليل فهو رأي محتمل للصواب والخطأ، وقد اتفق الأصوليون على أنه لا احتجاج ولا استدلال بالمحتمل، وقد أخذ النحويون بهذه القاعدة ونصوا على منع الاستدلال بالمحتمل في عدد من المسائل[(١)]، وما وجد في هذا البحث من مسائل إنما كان لأحد أمرين، أحدهما أن رأي سيبويه في الغالب يقابله عالم آخر، فكلاهما محتمل، ولمنزلة سيبويه في نفوسهم جعلوا رأيه ناقضًا للرأي الآخر، والثاني أن يكون صنيعهم هذا غفلة منهم عن هذه القاعدة وخرقًا لها.

هذه جملة من أبرز ما ذُكر في البحث، وهناك أشياء أخرى تراها منثورة فيه، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيرا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

(١) ينظر: شرح الكافية للرضي ٤٢٠/٣، ٤٢٢، ٤٣٨/٤، والتذييل والتكميل ٣١٨/٧، والمقاصد الشافية ٦٤٢/٣.

ثبت المصادر والمراجع

١- إبراز الحكم من حديث رُفِعَ القَلم. أبو الحسن تقي الدين السبكي، تحقيق كيلاني محمد خليفة، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

٢- أخبار النحويين البصريين. أبو سعيد السيرافي: تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط (١) ١٤٠٥هـ.

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان الأندلسي: تحقيق د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط (١)١٤١٨هـ.

٤- الأشباه والنظائر في النحو. جلال الدين السيوطي: تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط ٣، ١٤٢٣هـ.

٥- الأصول في النحو. أبوبكر محمد بن سهل بن السراج:تحقيق د.عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط (٣) ١٤٠٨هـ.

٦- إعراب القرآن. أبوجعفر النحاس: تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط (٣) ١٤٠٩هـ.

٧- الأغفال . أبوعلي الفارسي :تحقيق د.عبدالله بن عمر الحاج إبراهيم ، المجمع الثقافي، الإمارات العربية–أبوظبي ، ط ١.

٨- أمالي ابن الحاجب، جمال الدين ابن الحاجب، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار –الأردن، دار الجيل –بيروت، ١٤٠٩ه.

٩- أمالي ابن الشجري. هبة الله بن علي الشجري:تحقيق د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط (١).

١٠- أمالي السهيلي.أبو القاسم الأندلسي، تحقيق محمد إبراهيم البنا،

١١- إنباه الرواة على أنباه الرواة. أبوالحسن القفطي:تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار الفكر العربي (القاهرة)، ط (١).

١٢- الانتصار. ابن ولاد: تحقيق د. زهير عبدالمحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، ط (١) ١٤١٦هـ.

١٣- أوضح المسالك: ابن هشام، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
١٤- البحر المحيط. أبوحيان الأندلسي: تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، ط (١) ١٤٢٠هـ.
١٥- بدائع الفوائد. ابن قيم الجوزية: ضبط نصه وخرج آياته أحمد عبدالسلام، دار الكتب العلمية، ط(١) ١٤١٤هـ.
١٦- البرهان في أصول الفقه، أبو المعالي، ركن الدين الجويني، تحقيق صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٨ه.
١٧- البسيط في شرح جمل الزجاجي: ابن أبي الربيع، تحقيق د . عياد الثبيتي ،دار الغرب الإسلامي (بيروت) ، ط (١) ١٤٠٧هـ.
١٨- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. جلال الدين السيوطي،تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، المكتبة العصرية)١٤١٩هـ.
١٩- بقية الخاطريات. ابن جني: تحقيق د. محمد أحمد الدالي، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ .
٢٠- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. أبوحيان الأندلسي: تحقيق د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، دار كنوز إشبيليا، الرياض.
٢١- التصريح بمضمون التوضيح: خالد الأزهري، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٢٢- التعليقة على كتاب سيبويه. أبو علي الفارسي: تحقيق د. عوض القوزي، وطبع في مطبعة الأمانة، القاهرة.
٢٣- تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن)محمد بن جرير الطبري: تحقيق محمود محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط (١) ١٤٢٠هـ.

٢٤- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ناظر الجيش، مجموعة محققين، دار السلام ، القاهرة ، ط (١) ١٤٢٨هـ.

٢٥- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي، تحقيق د . عبدالرحمن علي سليمان ، مكتبة الكليات الأزهرية.

٢٦- الجنى الداني في حروف المعاني.الحسن المرادي،تحقيق د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط (١).

٢٧- حاشية الصبان على شرح الأشموني. محمد بن علي الصبان: علق عليه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

٢٨- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق –بيروت.

٢٩- الحجة للقراء السبعة أبو علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي، دار المأمون للتراث –دمشق / بيروت.

٣٠- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبدالقادر البغدادي،تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط (٤).

٣١- الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جني،تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية .

٣٢- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. ابن حجر العسقلاني، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية –صيدر اباد/ الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢ه.

٣٣- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. السمين الحلبي،تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط (١).

٣٤- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين الألوسي، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية –بيروت، ١٤١٥ه.

٣٥- السبعة في القراءات، أبو بكر بن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف –مصر، ١٤٠٠ه.

٣٦- سر صناعة الإعراب، ابن جني، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق.
٣٧- سفرالسعادة وسفير الإفادة. علم الدين السخاوي: تحقيق د. محمد أحمد الدالي، دار صادر (بيروت)، ط (٢) ١٤١٥هـ.
٣٨- شرح أبيات سيبويه. يوسف بن أبي سعيد الحسن السيرافي: تحقيق د. محمد الريح هاشم، دار الجيل (بيروت)، ط (١) ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٣٩- شرح الأشموني لألفية ابن مالك. علي بن محمد الأشموني: تحقيق د. عبدالحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث.
٤٠- شرح التسهيل. محمد بن عبدالله بن مالك: تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون،هجر للطباعة والنشر ط (١).
٤١- شرح جمل الزجاجي . ابن خروف الإشبيلي، تحقيق د . سلوى محمد عرب ، منشورات جامعة أم القرى ، ١٤١٩هـ.
٤٢- شرح جمل الزجاجي. ابن عصفور الإشبيلي: تحقيق د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب (بيروت)، ط (١) ١٤١٩هـ.
٤٣- شرح الدماميني على مغني اللبيب، بدر الدين الدماميني، تحقيق الشيخ أحمد عزّو عناية، مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٢٨هـ
٤٤- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. رضي الدين محمدبن الحسن الاستراباذي: تحقيق د. يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٣٩٥ه.
٤٥- شرح عيون كتاب سيبويه . أبونصر هارون بن موسى المجريطي القرطبي، تحقيق د . عبدربه عبداللطيف ، ط (١) ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
٤٦- شرح كتاب سيبويه. أبو سعيد السيرافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
٤٧- شرح المفصل. ابن يعيش: عالم الكتب، بيروت.
٤٨- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى، ١٤٠٢ه.

٤٩- شرح المقدمة الجزولية الكبير، أبو علي الشلوبين، تحقيق د. تركي العتيبي، مؤسسة الرسالة.
٥٠- طبقات المفسرين، الداودي، دار الكتب العلمية -بيروت.
٥١- العُدّة في إعراب العُمدَة، بدر الدين ابن فرحون، مكتب الهدي لتحقيق التراث، دار الإمام البخاري -الدوحة.
٥٢- الكتاب. عمرو بن عثمان بن قنبر "سيبويه "تحقيق عبدالسلام هارون،مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط (٣) ١٤٠٨هـ.
٥٣- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني، تحقيق محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، ١٤٢٧هـ.
٥٤- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، الزمخشري، دار الكتاب العربي -بيروت، ١٤٠٧هـ.
٥٥- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية -بيروت، ١٤٢٢ه.
٥٦- المسائل الحلبيات. أبوعلي الفارسي: تحقيق د. حسن هنداوي،دار القلم(دمشق)،دار المنارة (بيروت)،ط (١).
٥٧- المساعد على تسهيل الفوائد . بهاء الدين ابن عقيل، تحقيق د . محمد كامل بركات ، دار الفكر بيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
٥٨- مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب، د. حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة -بيروت، ١٤٠٥ه.
٥٩- معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، تحقيق:عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب -بيروت، ١٤٠٨ه.
٦٠- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. أبو إسحاق الشاطبي: تحقيق مجموعة من الأساتذة، منشورات جامعة أم القرى، ط (١) ١٤٢٨هـ.
٦١- المقتضب. أبو العباس المبرد،تحقيق د.محمد عبدالخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي في مصر ١٤١٥هـ.

٦٢- نتائج الفكر في النحو. أبوالقاسم السهيلي: تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام (القاهرة).
٦٣- النكت في تفسير كتاب سيبويه . الأعلم الشنتمري، تحقيق رشيد بلحبيب ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب ، ١٤٢٠هـ .
٦٤- نواهد الأبكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، السيوطي، جامعة أم القرى، ١٤٢٤ه.
٦٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. جلال الدين السيوطي،تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة.
٦٦- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. أحمد بن خلكان،تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر (بيروت).

**

الملخص

تقدير سيبويه واحترام آرائه أمر واجب ومحمود، وهو أمر صنعه العلماء والباحثون المنصفون جيلاً بعد جيل، وقد ذكر البحث صورًا منه، لكن هذا التقدير زاد عن حده عند قلة منهم فوصل إلى مرحلة التعصب الذي أدى بهم إلى تعظيم سيبويه وتقديسه وإنزاله منزلة المعصوم من الخطأ، وقد ذكر البحث صورًا من هذا التقديس بشكل موجز، وركز بشكل أكبر على ما صنعه قلة منهم في جعلهم مخالفة سيبويه انحرافاً يجب الرجوع عنه، وجعلهم قوله في بعض المسائل حجةً يُلزَم بها المخالفون، ومن عباراتهم الشائعة في إضعاف رأي من الآراء أو تقويته:(لأنه خلاف قول سيبويه)، (لأن مذهب سيبويه يخالفه)، (يكفي أن سيبويه قال به)، (محجوج بقول سيبويه)، (لا ينبغي العدول عمّا قاله سيبويه)، وهو غير جائز (لأن سيبويه لم يجزه)، وهو جائز (لأن سيبويه أجازه)، وقد أورد البحث إحدى وعشرين مسألة جرى فيها ترجيح رأي نحوي معين بهذه الحجة، وناقشها بإيجاز غير مخل.

الكلمات المفتاحية: رأي سيبويه، تقدير سيبويه، تقديس سيبويه، خلاف قول سيبويه، لأنه قول سيبويه.

* * *